

مساهمة التمويل الإسلامي الأصغر في التخفيف من الفقر في اليمن (تعز أنموذجاً) من الفترة 2018 حتى 2022م

جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية - تركيا

أ. د عدنان عبد الله محمد عويضة

جامعة صباح الدين زعيم - تركيا

أ. عدنان محمد علي محمد

المستخلص:

تحتل مشاريع التمويل الأصغر أهمية خاصة في اقتصاد الدول المتقدمة والمتطوره، لما لها من أهمية في تطوير الاقتصاد، إلا أن الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول بسبب الحروب والصراع ينعكس سلباً على أداء عمل المشاريع التنموية، واليمن واحدة من تلك الدول، إذ تعد مدينة تعز أحد الروافد المهمة لاقتصاد اليمن، ولها دور كبير في التأثير على الاقتصاد اليمني، لذلك كان من الضروري الاهتمام بدراسة المشاريع الصغيرة في هذه المدينة. تهدف هذه الدراسة لمعرفة مساهمة المشاريع الصغيرة في التخفيف من الفقر وأثرها على الاستدامة الاجتماعية، خصوصاً محافظة تعز بيئة الدراسة، حيث اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبحث، مع بيان أهميتها وذكر أهدافها، ثم العمل على صياغة الفرضيات، والتحقق من صحة هذه الفرضيات. تكونت عينة الدراسة من 110 حالة، وخلصت لعدد من النتائج، أهمها أن هذه المشاريع لها دور فعال في تنمية الاقتصاد اليمني، وبناء على ذلك قدم الباحث عن من المقترحات والتي من شأنها أن تساهم في قليلاً مع المهتمين في تطوير مشاريع التمويل الأصغر وفتح المجال لإنشاء مشاريع جديدة. الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، التمويل الإسلامي الأصغر، الفقر. الاستدامة الاجتماعية

Contribution of Islamic Microfinance Projects to Poverty Alleviation: Taiz –Yemen Case Study (2018- 2022AD)

Adnan Oweida

Adnan Mohammed Ali Mohammed

Abstract:

Microfinance projects occupy a special place in the economies of most countries, in all their different degrees of development and civilized progress because of their great importance in the development and growth of the economy. Considering the economic conditions Yemen is going through, and Taiz city the city of Taiz is an important economic city and has a significant role in influencing the Yemeni economy. Therefore, it was necessary to pay attention to studying small projects in this city and seek their development and encourage the initiative to establish them. The study aims to reveal the extent to which these projects contribute to poverty alleviation and the extent of their contribution to social sustainability, especially in Taiz Governorate. This study has adopted the research methodology that is based on formulating the problem, stating its importance, stating its objectives, then working on formulating hypotheses, and verifying the validity of these hypotheses. The analytical descriptive approach was followed. The data was obtained from primary sources; the study sample consisted of 110 cases. The study concluded a few positive results towards microfinance, the most important of which is revealing the importance of these projects and their effective role in developing Yemen's economy and presenting proposals that would benefit the development of microfinance projects and open the way for establishing new projects.

Keywords: small projects, Islamic microfinance, poverty, social sustainability

مقدمة:

يمثل القضاء على الفقر مشكلة كبيرة في العالم، لذا تحاول الدول للتخلص منه وتخفيف آثاره، و اليمن واحدة من هذه البلدان، حيث تعتبر اليمن واحدة من أفقر دول العالم وخاصةً في منطقة الشرق الأوسط والتي تعاني العديد من مشكلات التنمية، لعدة أسباب أهمها: عدم الاستقرار السياسي والذي انعكس على الأداء الاقتصادي، والاشتباكات المسلحة التي تحدث في أجزاء مختلفة من البلاد وأخيراً ارتفاع معدل الفقر والبطالة والتي أحدثت العديد من الأزمات في اليمن أثرت بشكل مباشر على أغلب سكان البلاد.

تلعب مشاريع التمويل الأصغر دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدان العالم وخاصة الدول النامية، لذا أدركت حكومات العالم الحاجة إلى توفير الخدمات المالية لهؤلاء الفقراء من أجل تقليل الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وأصبح التمويل الأصغر للمشاريع الصغيرة آلية مهمة لتوفير الخدمات المالية للنساء والرجال ذوي الدخل المنخفض في كل من المناطق الريفية والحضرية، ويعد موضوع التمويل الأصغر من المواضيع التي تحظى باهتمام كبير من قبل الدول النامية ويعود هذا إلى الدور الذي تلعبه مشاريع التمويل الأصغر في مجال مواجهة البطالة والفقير، وفي اليمن تأثرت قطاعات المشاريع الصغيرة والتمويل الأصغر مثله مثل كل القطاعات الأخرى بسبب الحرب الدائرة والتي لازالت مستمرة وتضررت قطاعات المشاريع الصغيرة والتي كانت الملتجئ الأخير للفقراء ومحدودي الدخل.

تتعدد في اليمن الجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة وتقدم التمويل الأصغر فهناك تمويل من البنوك الإسلامية للمشاريع الصغيرة والأصغر مثل بنك التضامن الإسلامي و بنك الأمل للتمويل الأصغر، وهناك صناديق ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة الخاضعة لرقابة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والصندوق الاجتماعي للتنمية، مثل صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة والمؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، وبرنامج نماء للتمويل الأصغر وهو برنامج انشئ نتيجة اتفاقية بين مشروع ميكروستارت التابع لصندوق الأمم المتحدة (UNCDF) وجمعية الإصلاح الخيرية، وغيرها من المشاريع الصغيرة والتمويل الأصغر الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية، وفي هذه الدراسة سيتم معرفة أثر مشاريع التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر.

إشكالية الدراسة:

هناك علاقة بين معالجة آثار الفقر وتنمية الانتاج والخدمات وهذا يعني استهداف احتياجات الفقراء وهو الهدف الرئيسي من مشاريع التمويل الأصغر، ويعتبر التمويل الإسلامي الأصغر من أهم أدوات الاقتصاد الإسلامي المساهمة في الحد من الفقر والجوع والبطالة والدفع بالمجتمع نحو النمو وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، ومن هنا سنعمل في هذه الدراسة على إبراز الدور الذي يقدمه التمويل الإسلامي الأصغر في التخفيف من الفقر ومدى فاعليته. ولهذا فإن المشكلة التي ركزت عليها الدراسة تكمن في السؤال التالي:

- ما مدى مساهمة مشاريع التمويل الأصغر في التخفيف من الفقر فيمحافظة تعز - اليمن؟
- ما المقصود بالتمويل الأصغر؟
- ما هو واقع مشاريع التمويل الأصغر في المجتمع اليمني حسب البيانات المتاحة؟
- ما مدى مساهمة مشاريع التمويل الأصغر للتخفيف من حدة الفقر في تعز؟

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث لدراسة أثر المشاريع الصغيرة للتخفيف من الفقر من خلال:
- الكشف عن أبعاد وتحديات التمويل الإسلامي الأصغر خصائصها وأهميتها.
- مساهمة مشاريع التمويل الأصغر في التخفيف من ظاهرة الفقر في محافظة تعز- اليمن.

أهمية البحث:

- الكشف عن أهمية هذه المشاريع ودورها الفعال في تنمية اقتصاد اليمن.
- التقليل من نسبة البطالة في مدينة تعز وذلك من خلال توضيح -العلاقة بين تطوير مشاريع التمويل الأصغر وخلق فرص جديدة للعمل في هذه المشاريع.
- جمع بيانات من مصادر أولية (أصحاب المشاريع والممولين) قد تفيد الباحثين الذين يجرون دراسات مشابهة في نفس المجال.

منهج البحث:

صياغة المشكلة وبيان أهميتها وذكر أهدافها ثم العمل على صياغة تلك الافتراضات، وللتأكد من صحتها اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. ومجتمع الدراسة هي محافظة تعز - اليمن ، واصحاب المشاريع الصغيرة التي استهدفها برنامج التمويل الأصغر في تلك المدينة .

عينة الدراسة:

تكونت العينات من 110 مشروع تمويل إسلامي أصغر استهدفتهم الدراسة، توزعت على 120 استبانة شملت عينات الدراسة منها 10 استبانات غير صالحة للتحليل . الحدود المكانية: مشاريع التمويل الإسلامي الأصغر في اليمن محافظة تعز. الحدود الزمانية: 2020-2022م الحدود البشرية: استهدفت الدراسة كلاً من:

- المالكين والشركاء في المشاريع الصغيرة الممولة تمويلياً إسلامياً.
- مدراء وموظفي في المشاريع الصغيرة الممولة تمويلياً إسلامياً.
- باحثين في مجال التمويل الأصغر.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة التي تتناول مواضيع مشابهة لهذه الدراسة ما يلي:

محمود سلامة 2016:

- دور البنوك الإسلامية في تمويل المنشآت الأردنية الصغيرة والمتوسطة الحجم». رسالة ماجستير. جامعة الشرق الأوسط.
- تناولت الدراسة البنوك الإسلامية الأردنية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطرقت الدراسة إلى أساليب التمويل المختلفة في البنوك الإسلامية، وتوصل إلى وجود دور فاعل في البنوك الإسلامية الأردنية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووجود فاعلية لصيغ التمويل المتبعة، مع وجود مجموعة من المعوقات التي تواجه البنوك الإسلامية في الأردن في تمويل هذه المشاريع، ومن أهم التوصيات كانت توجيهه إلى السلطة تحثها إلى إنجاح البنوك لما لها من تأثير كبير على المدخرات، وأيضاً أوصى البنوك بالاهتمام بالتخطيط وحثها على الاهتمام بتشجيع التمويل، عن طريق صيغ أخرى كالمضاربة والمشاركة.

اسمهان يعيش تمام 2015» تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية»، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر:

تناولت الدراسة ماهية البنوك الإسلامية وصيغ التمويل فيها ومصادر استخدامات الأموال بها والرقابة عليها، وإشكالية تمويلها، والتعرف على القروض المصرفية وطرق معالجتها، وتوصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة هي من أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد، وذكر أن غياب بعض الوسائل التمويلية كالمضاربة والمشاركة والتي تعتبر أكثر ملاءمة مع التمويل الأصغر يعد من أبرز العوائق، وأوصت بإدخال مرونة معتبره على التشريعات والقوانين وتكييفها مع الحالات والمستجدات الاقتصادية، وخلق علاقة بين الجهات الداعمة الموضوعية من قبل السلطة وبين البنوك العاملة في مجال التمويل الأصغر والمتوسط. وأهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسة السابقة هو التركيز عن أثر التمويل الأصغر في توفير فرص العمل كآلية فاعلة لتخفيف من حدة الفقر.

رقية نور احمد «المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية من منظور إسلامي» رسالة ماجستير، جامعة بغداد :

تناولت الباحثة مفهوم وأهمية التمويل الأصغر وصيغ تمويلها، المشروعة والجائزة شرعاً ثم تطرقت إلى المعوقات التي تواجه هذه المشروعات سواء تكلفة رأس المال أو المعوقات التنظيمية والتسويقية. وتوصلت الباحثة إلى أن التمويل الأصغر من الأسس المهمة في نهضة وتنمية البلدان، لذا يجب على الدول الإسلامية حماية هذه المشاريع وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات والبنوك العاملة في هذا المجال.

تعد فكرة الفرص الجديدة التي تخلقها مشاريع التمويل الصغيرة وكيف تخدم التنمية الاقتصادية على المدى القريب والبعيد، نقطة تقاطع مع الدراسة التي نسعى إليها.

-الشايب إيهاب 2010 «أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة»، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس:

تناول الباحث أثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الطبقات الصغيرة في المجتمع. وتكمن أهمية البحث بالنسبة للمجتمع محاولة لفت أنظار حكومات الدول النامية إلى دعم المؤسسات العاملة في صناعة التمويل الأصغر، وسن قوانين تتيح مصادر التمويل الذاتي لها، وتطرق أيضاً إلى مفهوم تمويل المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر والتحديات والعوائق التي تواجهها، وتوصل الباحث إلى بعض النتائج منها أن التمويل الأصغر يساعد في زيادة دخل الفئات الصغيرة في المجتمع.

تتميز هذه الدراسة بأنها مكتملة لما جاءت به الدراسات السابقة، إذ أبرزت دور المشاريع الصغيرة في المساهمة في تخفيف حدة الفقر ودور المشاريع الصغيرة في تطوير وتحسين الأوضاع من حيث محاور التنمية الاقتصادية كالبطالة، و تحسين مستوى المعيشة على مستوى الدول النامية أو في البلاد العربية .

استعراضت الدراسة أهمية المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية من بيئات ومجتمعات مختلفة بما يحقق الاستفادة من تجارب الدراسات السابقة، يميز هذه الدراسة أيضاً

عن سابقها بجمع المعلومات عن طريق مصادر أولية وعينات مختلفة عما تم دراسته سابقاً وفي زمن ومكان مختلف، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات التي سيستفيد منها الباحثون في هذا المجال. تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المنهج والأهداف وعينة الدراسة وكلا الدراستان تساهمان في أهمية المشاريع الصغيرة للتخفيف من الفقر.

هيكل الدراسة: تتكون الدراسة من ثلاثة أقسام؛ في القسم الأول الإطار النظري للدراسة، وسيتم تناول تعريف مشروعات التمويل الإسلامي الأصغر وخصائص وأهمية مشاريع التمويل الإسلامي الأصغر، ومزاياها والصعوبات التي توجهها

في القسم الثاني من الدراسة تم مناقشة تاريخ وواقع مشروعات التمويل الأصغر الإسلامي في اليمن. وفي القسم الثالث تم تحليل نتائج الاستبانة لمعرفة مدى مساهمة مشاريع التمويل الإسلامي الأصغر في التخفيف من الفقر في محافظة تعز -اليمن.

المشروعات الصغيرة:

مفهوم المشروعات الصغيرة:

يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بلد لآخر فهناك صعوبة كبيرة للوصول إلى تعريف موحد ودقيق، ورغم انعقاد الكثير من الندوات والمؤتمرات العلمية حول المشروعات الصغيرة- إلا أنه لا يوجد تعريف مشترك يحدد معنى المشروعات الصغيرة، ولعل ذلك يعود إلى التباين في اقتصاد الدول حيث يظهر هذا الاختلاف واضحاً في درجة التطور بين هذه الدول فما يسمى مشروعاً صغيراً في الدول المتقدمة يمكن أن يكون مشروعاً كبيراً في الدول الفقيرة، كما أن مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة تختلف في الدولة الواحدة بحسب مرحلة النمو الاقتصادي في هذه الدولة فالمشروع الذي يعتبر كبيراً أو متوسط في مرحلة ما من النمو الاقتصادي قد يعتبر صغير في مرحلة أخرى⁽¹⁾.

تختلف التعريفات وفقاً لأهدافه وأغراضه، من حيث كونها إحصائية أم تمويلية أو لأية أغراض أخرى، ويختلف الأمر حسب القطاعات أيضاً، ففي بريطانيا مثلاً قد يكون مشروع ما صغير الحجم في قطاع الصناعات الكيماوية، إلا أنه يكون غير ذلك في قطاع الصناعات الهندسية في حال استخدام ذات المعيار⁽²⁾. وتختلف المعايير لاختلاف بيئتها الاقتصادية أو الاجتماعية لكل بلد ولكل جهة تعتمد هذه المعايير ولهذا السبب تبنت الدول معايير مختلفة نستعرض منها حسب الأكثر شيوعاً وملائمة للواقع الذي نعيش فيه وهي كما يلي:

معيار عدد العمال:

وهو من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة وهو الأكثر شيوعاً هو الذي يعتمد على التفرقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، فالمشاريع التي تعتبر صغيرة في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية هي مشاريع كبيرة في دول أخرى⁽³⁾.

هناك غموض في هذا المعيار ومن الصعب أن نعتد في تعريف المشاريع الصغيرة على معيار حجم العمال فقط، ومن هنا نشأت بعض التساؤلات مثل:

- هل يكفي أن يكون هناك عدد معين من العمال في هذه المؤسسة، حتى نطلق عليها مؤسسة صغيرة أو مشروع صغير أو متوسط؟

- وإذا كان هناك مؤسستين فيها نفس عدد العمال هل هم بنفس الحجم؟
- ومن هنا يجب أن يكون هناك معايير أخرى مكملة تحل الاشكالات الواردة في هذا التعريف.

ويتأثر حجم المشروع بالحالة الاقتصادية للدولة، فهناك دول متقدمة وهناك دول نامية، فالدول المتقدمة مثل أمريكا وفرنسا واليابان يتراوح عدد العاملين في المشاريع الصغيرة ما بين 200 الى 500 عامل⁽⁴⁾، بينما في المانيا 49 عامل⁽⁵⁾، وكذلك ايرلندا وبلجيكا والدانمارك⁽⁶⁾. وفي الدول العربية تعرف المشاريع الصغيرة وفقاً لمعيار عدد العاملين أيضاً، فالمشاريع الصغيرة في مصر يعمل فيها أقل من 50 عامل وفي العراق أقل من 10 عمال⁽⁷⁾، أما في الأردن يعمل فيه 20 عامل⁽⁸⁾

معيار حجم رأس المال:

يعتبر من أهم المعايير المحدد للطاقة الإنتاجية للمؤسسة فكل من معيار رأس المال ومعيار عدد العمال هما من يحددا حجم المؤسسة، إلا أن هذا المعيار وحده غير كاف، فهو معيار مكمل لبعض المعايير الأخرى منها معيار عدد العمال. ويختلف تعريف هذا المعيار من دولة لأخرى بحسب النمو الاقتصادي لهذه الدولة أو تلك، مثلاً في الدول المتقدمة كاليابان المشروع الصغير هو الذي لا يزيد رأس ماله عن 10 ملايين ين⁽⁹⁾، وفي الدول العربية مثلاً مصر حدد بنك فيصل الإسلامي المشروعات الصغيرة تلك التي رأس ماله أقل من 50000 جنيه مصري⁽¹⁰⁾، أما في الأردن يعرف المشروع الصغير الذي رأس ماله أقل من خمسون ألف دينار⁽¹¹⁾. وهناك معايير أخرى مثل معيار المبيعات والإيرادات ومعيار الإنتاج ومعيار التقنية ومعيار الطاقة ومدى استهلاكها ويبقى أقوى المعايير شيوياً معياري عدد العمال ورأس المال.⁽¹²⁾

تجارب دولية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

هناك كثير من التجارب العالمية مثل الولايات المتحدة واليابان وغيرها، والتي لها دور في تشجيع مثل هذه المشاريع، سنعرض فيما يلي تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية والتعرف على سياستها المعتمدة في تعريف المشاريع الصغيرة. فكل دولة لها تعريف خاص بها مرتبط بشكل أساسي بدرجة النمو الاقتصادي لهذه الدولة أو تلك، ففي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كان التعريف المقترح يأخذ شكلاً قانونياً أما هولندا وألمانيا والتعريف المقدم من الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي أخذ الشكل الإداري⁽¹³⁾

تعريف البنك الدولي:⁽¹⁴⁾

يستخدم البنك الدولي معيار عدد العمال في تعريف المشاريع الصغيرة ويعتبر مبدئياً فالمشاريع التي توظف أقل من 50 عامل بالمشاريع الصغيرة، أما المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 يصفها بالمشاريع المتناهية الصغر، والمشاريع التي عدد موظفيها ما بين 50 و100 عامل تصنف كمؤسسة متوسطة.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

في العقود الماضية احتلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية مكانة كبيرة في اقتصادها، كان هذا الاهتمام القائم يهدف إلى مواجهة أزمات البطالة التي مرت بها في

القرن الماضي مما شجع على قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد اعتمد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتفصيلاً أكثر وأدق كما هو مبين في الجدول رقم (1.2):⁽¹⁵⁾

جدول 1: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية.

المعيار	نوع المؤسسة او المشروع
مبيعات سنوية من 1 الى 5 دولار امريكي	الخدمية والتجارة بالتجزئة
مبيعات سنوية من 5 الى 15 دولار امريكي	التجارة بالجملة
عدد العمال 250 او أقل	المؤسسات الصناعية

المصدر: لخلف عثمان، « واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها » دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

تعريف اليابان للمشاريع الصغيرة:⁽¹⁶⁾

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظهر سنة 1963 وعُدل في 1999 بحسب القانون التوجيهي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على أساس معايير عدد العمال ورأس المال وطبيعة النشاط وكان متميزاً عن غيره من المشاريع الأخرى بارتفاع معدل المكتننة، كما أن مؤشر العمالة المستخدم في التعريف يختلف باختلاف النشاط وطبيعته فإذا كانت المشروع صناعي يحدد ب 300 عامل أما إذا كان خدمي ب 50 عامل كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول 2: تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في اليابان.

رأس المال (مليون ين)	عدد العمالي	طبيعة النشاط
100 أو أقل	300 عامل أو أقل	المؤسسات المنجمية والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي
30 أو أقل	100 عامل أو أقل	مؤسسات التجارة الجملة
10 أو أقل	50 عامل أو أقل	مؤسسات البيع بالتجزئة والخدمات

المصدر: مركز التعاون الياباني لمنطقة الشرق الأوسط، عن التجربة اليابانية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، طوكيو 2002م، ص 4

خصائص المشروعات الصغيرة مزايها، أهميتها الصعوبات التي تواجه عملها:

إذا كان هناك اختلاف بين الدول على تصنيف محدد ومتفق عليه للمشروعات الصغيرة، إلا أن هناك إجماعاً على تشابه خصائص وسمات المشروعات الصغيرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وعموماً تتميز المشروعات الصغيرة بالخصائص التالية:

1. قدرتها على تشغيل عدد من القوى العاملة:

إن من أهم ما يمتاز به المشروعات الصغيرة هو القدرة على استيعاب وتشغيل أيدي عاملة لا تحتاج إلى مستوى عالي من التدريب، وبرغم من هذه المشاريع عدد عمالها قليل نسبياً، إلا أن

انتشارها الواسع وتعدادها الكبير يجعل عدد عمالها كثيف في المجتمع، وأيضاً إذا لزم الأمر يمكن تأسيس المزيد من هذه المشاريع وبسهولة لأنها لا تتطلب رأس مال كبير، كما يمكنها توطين الأيدي العاملة في أماكن إقامتهم الأصلية من خلال انتشارها الجغرافي الواسع⁽¹⁷⁾.

2. بساطة المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:

كذلك المشروعات تتسم الصغيرة بمحدودية العمل الفني والتكنولوجي مقارنة مع المشاريع الكبيرة وذلك لأن غالب أنشطتها يغلب عليها طابع العمل الحر⁽¹⁸⁾.

3. المرونة الكبيرة في التعامل مع الطلب على المنتجات المرغوبة في السوق:

كذلك ما يعد من مميزات المشروعات الصغيرة المرونة الكبيرة في إنتاج السلع والخدمات المناسبة لمتطلبات السوق والتحول من نمط إلى آخر بشكل سريع، وأيضاً في حالة التنقل يسهل نقل المعامل من مكان إلى آخر دون عناء أو تكاليف باهضة بالإضافة لسهولة بناء شبكة اتصالات فعالة وسريعة الاستجابة لأي تحرك في السوق، وسهولة إنتاج السلع المختلفة بمهارة وفن مقارنة بالمشاريع الكبيرة⁽¹⁹⁾.

التمويل الإسلامي الأصغر:

تعريف التمويل بمفهوم الاقتصاد الإسلامي هو: أن يقوم شخص بتقديم شيء ذي قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع أو على سبيل التعاون بين طرفين، من أجل استثماره بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما بنسب يتم الاتفاق عليها مسبقاً، وفق طبيعة عمل كل منهما ومدى مساهمته في رأس المال واتخاذ القرار الإداري والاستثماري⁽²⁰⁾. وقد سماه أحد الباحثين بالتمويل المباح أو الإسلامي وهو: تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاستثمار -تقدم- من مالها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية⁽²¹⁾. ومن الملاحظ من التعريفين السابقين حصر التمويل بين شخصين، وقد يكون التمويل من المؤسسات المالية والمصرفية، أو من هيئات الدولة المهتمة بهذا المجال من الأعمال، وقد يكون من منظمات تعاونية داعمة. وعرفه محمد البلتاجي على أنه: تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تنفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية، تساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية⁽²²⁾ وعرفه الباحث محمد عبد الحميد فرحان بأنه: « تقديم ثروة عينية أو نقدية أما على سبيل اللزوم، أو التبرع، أو التعاون، أو الاستثمار من مالها إلى شخص آخر، يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحت عليه أو تبيحه الأحكام الشرعية⁽²³⁾ ».

أهمية التمويل الإسلامي:

إن التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة أهمية كبيرة ودور فاعل في المجتمع، وتستمد خصائص التمويل الإسلامي من الشريعة الإسلامية الغراء، لذلك يعتقد إذا ما تم تفعيله وفق الأصول والمبادئ المقررة للاقتصاد الإسلامي فإنه دوراً رائداً ومتكاملاً في تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع.

فهو لا يهتم بحاجات الفرد المادية فقط، بل يصنع توازن دقيق بين الاحتياجات المادية والقيم المعنوية فبقدر ما يلبي من حاجات مادية فهو يربي في الفرد قيم عظيمة كالأمانة

والإخلاص والثقة وحب الاتقان وغيرها من القيم، والتي تهذب الإنسان على حب العمل والرقابة الذاتية والخوف من الله عزوجل.

خصائص التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة:

1. التمويل من خلال دعم المبادلات في السوق: تعمل الشريعة الإسلامية على ربط التمويل بعقود البيوع والايجات والمشاركات فيصبح التمويل مساعداً للعمليات الإنتاجية للسلم والعمليات الخدمية⁽²⁴⁾.
2. صون حق الملكية الفردية وما يرتبط بها من مبررات التملك والاستحقاق: من القواعد الأساسية لنظام الاقتصاد الإسلامي قاعدة صون حق الملكية الفردية وما يرتبط بها من الحقوق، ولا يجوز الاعتداء على ممتلكاتهم أو تقييدهم من قبل الغير بما في ذلك الدولة، فالشريعة الإسلامية لا تقبل الظلم بكل صوره وأشكاله، ومن ذلك عدم التعادل في عقود المبادلات المبني على عدم رضى طرفي الإرادة التعاقدية، ومن هنا جاء تحريم الرباء لأنه زيادة لا يملكها الدائن.

3- توجيه المال نحو الانفاق المشروع:

ما يميز التمويل الإسلامي للمشاريع الصغيرة هو أن التمويل يكون في المشاريع المباحة، فلا تنفق في مشاريع مخالفة لمقاصد الشارع الحكيم، والتي تؤدي إلى إفساد المجتمع، بالتقليل أو انعدام إنتاج السلع المضرة بالإنسان يجعله ملزماً بتحسين وتنمية بيئته الفردية والاجتماعية⁽²⁵⁾. إن هذه الخصائص المذكورة آنفاً للتمويل الإسلامي هي ما تميزه عن غيره وتجعله مهتم بمصالح الإنسانية جمعاء، سواء كان اختلافهم بالدين أو اللون أو المعتقد أو الجغرافيا، مما يجعل التمويل الإسلامي تمويلاً عالمياً، لأنه يهدف إلى تحقيق مصالح الإنسانية ولا ينحصر بدين أو عقيدة أو مجتمع أو نظام اقتصادي أو سياسي، بخلاف التمويل عن طريق القروض الذي لا يلتزم بهذه المثل الإنسانية العليا.

تاريخ التمويل الأصغر في اليمن⁽²⁶⁾: تعتبر اليمن من أوائل الدول العربية التي لها قانون خاص ببنوك التمويل الأصغر، وهو القانون رقم 15 الذي «يعرف بنك التمويل الأصغر بأنه مؤسسة مالية معتمدة من البنك المركزي اليمني لتنفيذ أنشطة في مجال التمويل الأصغر الغرض منها تقديم خدمات مصرفية للأسر وصغار المزارعين، والمشاريع الصغيرة والأصغر في المناطق الحضرية والريف، بحيث تساعد على خلق فرص متكافئة وتحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع». وكل هذه المؤسسات ستساهم في الحد من البطالة والفقر في اليمن، ففي عام 1997 كانت بداية صناعة التمويل الأصغر في الجمهورية اليمنية عبر الصندوق الاجتماعي للتنمية، ففي المناطق الريفية كانت خمسة برامج ومشاريع تمويل أصغر. وفي محافظة الحديدة أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية اول مشروع في يناير 1998. وكان مشروعاً ناجحاً في تلك الفترة، ولكنه ارتكز على نشاط محدود، كزراعة المحاصيل وتربية الماشية وكان سبب انهيار تلك البرامج هو محدودية التنوع، إضافة الى أسباب أخرى.

في عام 2000 بدأت مرحلة جديدة حيث توسعت للقرى والمناطق الريفية،- برنامج الف - بدءاً من البرامج الرئيسية في ثلاث فروع (تعز،وذمار، واب) وتشكل وفقاً لمنهجية الادخار والاقراض الجماعي (ASA). من أجل تشجيع منهجية الإقراض الجماعي والعمل على توسيعه، قدم برنامج ألف الأساس لوحدة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر، التي تستخدمها كل مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى، أدى ذلك إلى زيادة عدد العملاء من الإناث مقترضات ومدخرات. ولهذا وقعت عدة اتفاقيات بين وحدة تنمية المشاريع الصغيرة والأصغر وعدد من المنظمات غير الحكومية لإنشاء مشاريع جديدة للتمويل الأصغر في عدن حضرموت وصنعاء وسيئون. وقد تحسن الوضع القانوني للبرنامج بسبب التوسع المستمر وزيادة حجم العمل فيه، حيث كان التحول الأول للبرنامج في أكتوبر 2002م عندما سُكّل مجلس أمناء المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر، حيث تحول إلى منظمة مستقلة غير حكومية لها مجلس أمناء يشرف عليها، وفي عام 2004 كان التحول الثاني عندما تم تسجيل مشروع مايكروستارت في تعز لدى وزارة الصناعة والتجارة باسم شركة الأوائل. في عام 2005 حدث تحول ثالث بتشكيل مؤسسة عدن للتمويل الأصغر، وذلك بدمج ثلاث مؤسسات للتمويل الأصغر والتي نشأت في عدن عام 2001، وفي هذه المرحلة نشأت شراكة بين جمعية الإصلاح الخيرية وصندوق تنمية المشاريع الصغيرة مع الصندوق الاجتماعي لتنمية برامج تمويل أصغر جديدة في اليمن.

بدأت أول مشاريع اليمن الصغيرة عام 2006 وذلك عندما أنشأ بنك التضامن الإسلامي الدولي - أكبر البنوك اليمنية الخاصة - برنامجاً لخدمة المشاريع الصغيرة حيث يقدم قروضاً لهذه المشاريع، وكان أول بنك متخصص في الخدمات المالية لمشاريع التمويل الأصغر هو بنك الأمل الذي بدأ عملياته في أكتوبر 2008 وقد شكل منعطفاً جديداً في صناعة التمويل الأصغر في اليمن، كأول بنك متخصص في الخدمات المالية للتمويل الصغير والأصغر. وجاءت شبكة اليمن للتمويل الأصغر كأول شبكة محلية قائمة على العضوية، وقام بتأسيسها الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد سجلت في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في 31 أغسطس 2009 باعتبارها منظمة غير حكومية، وقد وصل أعضاؤها حتى نهاية 2014 إلى 20 عضو بين بنوك وشركات ومؤسسات وبرامج التمويل الأصغر. وتهدف الشبكة إلى تقديم الخبرات الفنية كمساعدة للتدريب وبناء قدرات الكادر الوظيفي في كافة مؤسسات التمويل الأصغر وتبادل المعلومات والشفافية والترويج لقطاع التمويل الأصغر من أجل رفع كفاءة قطاع التمويل الأصغر حتى يكون أكثر قدرة على تقديم الدعم للمحتاجين والفقراء وأصحاب المشاريع الصغيرة من الشباب والنساء، ونتيجة لتنامي الاحتقان السياسي في 2011 تضرر منها قطاع التمويل الأصغر والذي يحتاج إلى وقت طويل للتعافي منها.

أسباب نشأة التمويل الأصغر في اليمن: كان الهدف من التمويل الأصغر مساعدة الأسر الفقيرة، وقد بدأ العمل فيه منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي في اليمن، ونظراً لعدم قدرة البنك المركزي للدولة وكذلك البنوك التجارية الأخرى غير قادرة على تمويل المواطنين ذوي الدخل المحدود نظراً لعدم قدرتهم على الإيفاء بالتزاماتهم المالية بداية تكوين مثل هذه المشاريع، فقد جاءت فكرة التمويل

الأصغر كمقدمة للتغلب على هذه المعضلة ومساعدة ذوي الدخل المحدود، وينقسم التمويل الأصغر إلى قسمين: القسم الأول: «القطاع الرسمي والذي يتكون من بنوك التمويل الأصغر؛ والقطاع غير الرسمي والذي يتكون من مؤسسات التمويل الأصغر، ويشرف البنك المركزي اليمني بشكل مباشر على القسم الأول بينما الثاني لا يخضع لرقابة البنك المركزي،⁽²⁷⁾ وعملت هذه المشاريع بصورة جيدة وكانت عبارة عن بداية في الاتجاه الصحيح لتحقيق التنمية المستدامة، وكان للصندوق الاجتماعي السابق الأول في هذا الاتجاه، وقد أطلق عدة مشاريع لمساعدة النساء في المناطق الريفية، ثم بدأت المرحلة الثانية التي أدخلت مشاريع التمويل الأصغر إلى محافظات صنعاء، عدن، أبين، وحضرموت في عام 2000 بعدها جاءت المرحلة الثالثة التي أضفت الطابع المؤسسي على أو لمؤسسات التمويل الأصغر غير الرسمية، بعد ذلك إنشاء المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر.⁽²⁸⁾

تحديات التمويل الأصغر في اليمن:

هناك عدة تحديات تواجه التمويل الأصغر منها استمرار الصراع، وغياب المؤسسات النازمة بشكل فعال لهذا القطاع الحيوي، بالإضافة إلى عدم قدرة هذا القطاع على خلق مؤسسات قائمة بذاتها بحيث تستطيع حفظ المدخرات واستثمارها بطريقة أكثر فاعلية، كما أن اعتماد مشاريع التمويل الأصغر على الدعم الخارجي جعلها غير قادرة على الاستمرار بشكل فعال، بل انهارت عند أول صراع عسكري، وقد كان للصندوق الاجتماعي للتنمية دور كبير في تمويل هذه المشاريع، إضافة إلى ذلك يفتقر اليمن لدراسات ميدانية واقعية للبحث عن كيفية الاستثمار في هذا القطاع، وبالنسبة للمنظمات الدولية المانحة فلا يوجد لديها استراتيجية واضحة للوصول إلى القطاع المستهدف في المناطق النائية والفقيرة بحيث تكون نتائج هذا القطاع مفيدة ومثمرة. وتحتاج مشاريع التمويل الأصغر إلى وضع استراتيجيات واضحة من خلال توفير التمويل والقيام بدراسات ميدانية للبحث عن احتياجات هذا القطاع الهام، وكذلك تدريب وتأهيل المستهدفين، بالإضافة إلى بناء القدرات الإدارية الجيدة وحوكمة هذا القطاع، والقيام بنشر التوعية المجتمعية حول أهمية هذا القطاع في التغلب على المشكلات الاقتصادية ومساعدة الأسر الفقيرة، وكذلك تشجيع رؤوس الأموال المحلية على الاستثمار في هذا القطاع؛ كي يكون هناك نتائج إيجابية تؤدي إلى تنمية مستدامة، ولن يتحقق ذلك إلا بتكاتف القطاع العام والخاص. «وللوصول إلى عمران مستدام يجمع الباحثون على إرساء مبادئ الاستدامة في العملية التصميمية، وتوجيه نظر المختصين إلى العملية التصميمية المستدامة والتي تقوم على مفهوم دورة الحياة للمشروعات.»⁽²⁹⁾ واقع صناعة التمويل في اليمن: ما تزال مشاريع صناعة التمويل الأصغر في اليمن تعاني من الإمكانات وتوفر الدعم المالي والمؤسسي وقد كانت هناك بعض المؤسسات غير الرسمية التي تعمل في هذا القطاع إلا أن مخرجاتها لا تزال محدودة، ولا تفي بالغرض، ولهذا كان لزاماً على القطاع العام والمصارف الإسلامية القيام بدعم هذا القطاع بشكل منظم من خلال الاستثمار في القطاع الزراعي والحرفي... إلخ. ولن تتحقق صناعة التمويل الأصغر وفرصه دون بيئة مناسبة، من خلال الاستقرار السياسي والأمني، خصوصاً وأن رأس المال المحلي هاجر بسبب الحرب الدائرة في اليمن. إن العمل على إقامة مؤسسات وتوفير فرص

عمل ومشاريع تمويل صغيرة يتطلب تكاتفاً مجتمعياً، ويمكن البدء في مشاريع مشابهة من خلال «توفير الخدمات المتكاملة للأرياف والعمل على زيادة الوعي لديهم بأهمية الخدمات المصرفية، والتي تعمل على تسهيل أنشطتهم الاقتصادية، وتحسن مستواهم المعيشي، وذلك من خلال توفير التمويلات اللازمة لبدء الأنشطة الخاصة، أو تمويل شراء المعدات والآليات والمدخلات الإنتاجية التي تعمل على زيادة مستوى الجودة والإنتاجية لأنشطتهم؛ سواء كانت زراعية، أو غير زراعية.»⁽³⁰⁾

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي وهو: «الذي يهتم بتحديد الواقع وجمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره»، لأن هذا الأسلوب يجمع بين مميزات الدراسات الكيفية والكمية، ويتجنب عيوبهما⁽³¹⁾.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 70 فرداً هم عبارة عن مجموعة من أصحاب المشاريع الصغيرة أو شركاء فيها أو موظفين في إحدى هذه المشاريع، استرد منها 50 استبانة صالحة للتحليل، واستخدم برنامج الرزم الإحصائية (SPSS) لمعالجة البيانات والوصول إلى نتائج الدراسة التي يتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

جدول 3 توزيع عينة الدراسة حسب متغيراته

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	79	71.8 %
	انثى	31	28.2 %
	المجموع	110	100 %
المستوى التعليمي	ابتدائي واطل	0	0 %
	دبلوم وثانوي	39	35.5 %
	بكالوريوس	68	61.8 %
	ماجستير فأعلى	3	2.73 %
	المجموع	110	100 %
طبيعة عمل المشروع	تجاري	33	30 %
	صناعي	26	23.6 %
	زراعي	1	0.9 %
	خدمات	15	13.6 %
	اخرى	35	31.8 %
المجموع	110	100 %	

يتضح من الجدول (3) أن نسبة المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر 71.8 % من الذكور، بينما المستفيدات من الإناث 28.2 %، ويعزى هذا التفاوت بيننسب المستفيدين من الذكور عن الإناث إلى تزايد فرص الذكور للتقدم لأسباب منها العادات والتقاليد التي تحد نوعاً ما من عمل الإناث، وقد يكون بسبب الوضع الاقتصادي الذي يزيد من نسبة المخاطرة ولا تميل الإناث

إلى المخاطرة ولذا تجد نسبة الذكور أكثر إقبالاً على هذه المشاريع. ويتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة من أصحاب المؤهل العلمي بكالوريوس بنسبة 61.8%، يليهم أفراد عينة الدراسة الحاصلين على دبلوم وثانوية 35.5%، يليهم أفراد عينة الدراسة الحاصلين على دراسات عليا 2.73%، أما المؤهل الابتدائي وأقل فهو منعدم بين أفراد العينة المختارة هذا يدل على ارتفاع مستوى التعليم بين أفراد العينة وهذا يعطي قدر من الثقة بدقة المعلومات المستوفاة منهم. بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: موافق بشدة: خمس درجات، وموافق: أربع درجات، ومحايد: ثلاث درجات وغير موافق: درجتان، وغير موافق إطلاقاً: درجة واحدة.

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة التالي:

مدى مساهمة مشاريع التمويل الأصغر للتخفيف من حدة الفقر في مدينة (تعز)؟ أي ما مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في التحسين الجزئي من مستوى معيشة الافراد؟ للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الاستبانة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1	ساهم تأسيس المشروع على تحسن نوعية السكن الذي اسكن به	3,76	0,85	كبيرة
2	هناك تحسن في قدرتي على اقتناء سلع معمرة بعد تشغيل المشروع	3,56	0,88	متوسطة
3	هناك تحسن في قدرتي على تأمين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع	3,76	0,94	كبيرة
4	هناك زيادة في انفاقي على الخدمات التعليمية بعد تأسيس المشروع	3,84	0,98	كبيرة
5	هناك زيادة في انفاقي على الخدمات الصحية بعد تأسيس المشروع	3,8	0,93	كبيرة
6	حصلت على دخل كافي بعد تشغيل المشروع	3,84	0,74	كبيرة
7	اصبحت تشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الاسرة	3,58	0,99	متوسطة
8	هناك تحسن في نوعية طعامك المستهلك بعد تأسيس المشروع	3,74	0,94	كبيرة
9	الدرجة الكلية	3,735	0,906	74.7 %

يتضح من الجدول (4) ما يلي:

1. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,76)، بانحراف معياري (0,85) ونفهم من ذلك أن هذه القيمة تعني بأن أغلبية افراد هذه العينة موافقون على أن المشروع ساهم في تحسن نوعية السكن الذي يسكنون به، لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).

2. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,56)، بانحراف معياري (0,88) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد العينة موافقون على أن المشروع ساهم في تحسن القدرة على اقتناء سلع معمرة بعد تشغيل المشروع. لان قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3).
3. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,76)، بانحراف معياري (0,94) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد العينة موافقون على أن المشروع ساهم في القدرة على تأمين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع. لان قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3).
4. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,84)، بانحراف معياري (0,98) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد العينة موافقون على أن المشروع ساهم في زيادة في الانفاق على الخدمات التعليمية بعد تأسيس المشروع. لان قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3).
5. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,80)، بانحراف معياري (0,93) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد العينة موافقون على أن المشروع ساهم في زيادة في انفاقي على الخدمات الصحية بعد تأسيس المشروع. لان قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3).
6. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,84)، بانحراف معياري (0,74) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد العينة موافقون على أن المشروع ساهم في الحصول على دخل كافي بعد تشغيل المشروع. لان قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3).
7. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,58)، بانحراف معياري (0,99) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد العينة موافقون على أن المشروع مكن أكثر من المساهمة والمشاركة في قرارات انفاق ميزانية الأسرة. لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي(3).
8. من خلال إجابات عينة الدراسة على العبارة الأولى بلغت قيمة الوسط الحسابي (3,74)، بانحراف معياري (0,94) ونفهم من ذلك هذه القيمة تعني أن أغلبية افراد

العينة موافقون على أن المشروع ساهم في تحسن نوعية الطعام المستهلك بعد تأسيس المشروع. لأن قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة أكبر من الوسط الفرضي (3).

إذن من خلال البيانات في الجدول السابق يتضح أن مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد كانت جميع درجاتها ما بين المتوسطة والكبيرة، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (3.56) إلى (3.84)، وأما في ما يتعلق بالدرجة الكلية درجة مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد كانت كبيرة نوعاً ما وقريبة من المتوسطة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.73)، وتشير هذه النتيجة إلى أن مدى مساهمة المشاري الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد نوعاً ما متوسطة.

النتائج

1. أوضحت الدراسة أن نسبة المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر 71.8 % من الذكور.
2. أوضحت الدراسة أن نسبة المستفيدين من مشاريع التمويل الأصغر كان منها نسبة: 30 % منحصرة في مجال الاعمال التجارية بينما كانت الاعمال الزراعية معدومة.
3. أظهرت الدراسة أن مساهمة المشروع في حصول الفرد على دخل كافي للأسرة من أهم أدوار مشاريع التمويل الأصغر يليه زيادة في الإنفاق على الخدمات التعليمية.
4. أظهرت النتائج أن العينة توافق على أن المشروع الصغير يساهم في تحسين المستوى الصحي للأسرة.
5. أظهرت النتائج أن العينة توافق على أن المشروع الصغير يساهم في تحسين نوعية الطعام لدى أفراد الاسرة.

التوصيات:

1. توصي هذه الدراسة بضرورة الاهتمام بأصحاب المستويات التعليمية الدنيا من أصحاب الخبرة لتمكينهم من الحصول على تمويل لمشاريعهم الصغيرة.
2. تسهيل إجراءات الحصول على تمويلات إسلامية للمشاريع الصغيرة.
3. ضرورة أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية بتنويع منتجاتها حتى تتحقق الأهداف المنشودة من التمويل الإسلامي
4. توصي الدراسة بالاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة، وجعلها ضمن سلم الأولويات لأصحاب القرار لما لها من أثر إيجابي في مساعدة الدولة لمعالجة البطالة والفقر.
5. تشجيع الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي للقيام بابتكار بعض البرامج التي يمكن من خلالها دعم المشاريع الصغيرة وذوي الدخل المحدود.

6. توفير إطار تنظيمي ورقابي وفني للإشراف على المنظمات التي تعمل في مجال المشاريع الصغيرة.
7. العمل بشكل منظم في مجال المشاريع الصغيرة الخاصة بالقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات لما لذلك من أهمية كبيرة في توفير الاحتياجات الضرورية للمجتمع.

الهوامش:

- (1) عبد القادريجي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت، جامعة وهران، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر 2012م ص (50).
- (2) حرببيان دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «التجربة السورية» - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 2006م المجلد 22-العدد الثاني.
- (3) شعباني، إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، الجزائر، 25- 28 ماي، ص3.
- (4) جميل محمد سلمان خطاطبة، التمويل الالريوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، جامعة اليرموك رسالة ماجستير منشورة، الأردن اربد 1992م ص (6).
- (5) نبيل أبو ذياب ، تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها، بحث مقدم للملتقى السنوي السادس بعنوان دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 27-29 سبتمبر 2003 عمان، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص (4).
- (6) قاسم الحموري، التمويل الاسلامي للمروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان دور المشروعات الصغيرة والاجتماعية لإقليم الشمال، 4/5/1999، الأردن، جامعة إربد الاهلية، ص (4)
- (7) صندوق النقد العربي ،نتائج استبيان حول النهوض بالمروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 2019م ص (159).
- (8) صندوق النقد العربي المرجع سابق، 38.
- (9) جميل خطاطبة، التمويل الالريوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، مرجع سابق، ص (6).
- (10) عبد الحميد أبو موسى، تجربة بنك فيصل الاسلامي المصري في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السنوي السادس للأكاديمية العربية، ص (4).
- (11) قاسم الحموري: مرجع سابق، ص (3).
- (12) رحيم، حسن، نحو نظام اقتصادي عادل « التناقضات الكامنة في العولمة والبديل «، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها يومي 17-18 ابريل، الجزائر، ص (427).
- (13) سلطاني محمد رشدي ، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد ضيف الله بالمسيرة، 2006م ص (56).
- (14) ايت عيسى عيسى ، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر-انعكاسات وافاق اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، 2010م ص (182-183).
- (15) لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2003- 2004م ص (59).

- (61) بقة الشريف ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الواقع والصعوبات)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة 2007م ، العدد1.
- (17) صليبي، ياسمين سعدون، المنشآت الصناعية الصغيرة الواقع والآفاق، دراسة حالة إدارة الإحصاء الصناعي العراق 2012م
- (81) محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2013م ص (21-22).
- (19) حربيان، دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «التجربة السورية» مرجع سابق
- (20) فؤاد السراوي، التمويل الاسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان الأردن، 1999م ص 97.
- (21) منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة 3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية، 2004م ص 12.
- (22) محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 29-31 ماي 2005، عمان-الأردن، ص 14.
- (23) محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة لاهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2003م ص 31.
- (24) منذر قحف ، أساسيات التمويل الإسلامي، ماليزيا: الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، 2011م ص 15.
- (25) فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة لاهم مصادر التمويل، مرجع سابق، ص 33.
- (26) التقرير السنوي لشبكة اليمنية للتمويل الأصغر 2012.
- (72) منيف الشيباني ، التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص، بيروت: مركز صنعا للدراسات الاستراتيجية، 2020م ص 4.
- (28) منيف الشيباني، المرجع السابق ص 9.
- (92) جميل العامري، وعبد العزيز الكباب ، الاستدامة في مشاريع الإسكان الحضري بالمدن اليمنية (دراسة تقييمية - مدينة تعز)، مجلة العلوم والتكنولوجيا، 2017م م 22، العدد2، ص 6.
- (30) زكريا دماج ومحمد بن محمد ، صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب.. دراسة الحالة اليمنية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد24، 2018م ص 458.
- (13) مدحت أبو النصر، قواعد ومراحل البحث العلمي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004م ص 131-132.

المصادر والمراجع:

- (1) ايت عيسى عيسى (2010)، سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر-انعكسات وافاق اقتصادية واجتماعية، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، ص 182-183.
- (2) بقة الشريف (2007)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (الواقع والصعوبات)، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، العدد 1.
- (3) التقرير السنوي لشبكة اليمنية للتمويل الأصغر 2012.
- (4) جميل العامري، وعبد العزيز الكباب (2017)، الاستدامة في مشاريع الإسكان الحضري بالمدن اليمنية (دراسة تقييمية - مدينة تعز)، مجلة العلوم والتكنولوجيا، م 22، العدد 2، ص 6.
- (5) جميل محمد سلمان خطاطبة 1992، التمويل الالربوي للمؤسسات الصغيرة في الأردن، جامعة اليرموك رسالة ماجستير منشورة، الأردن اربد ص (6).
- (6) حرب بيان (2006) دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية «التجربة السورية» - مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 22-العدد الثاني.
- (7) رحيم، حسن، نحو نظام اقتصادي عادل « التناقضات الكامنة في العولمة والبدليل»، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها يومي 17-18 ابريل، الجزائر، ص (427).
- (8) زكريا دماجو محمد بن محمد (2018)، صناعة التمويل الأصغر في ظل الحرب.. دراسة الحالة اليمنية، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد 24، ص 458
- (9) سلطاني محمد رشدي (2006)، التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (واقعه، أهميته وشروط تطبيقه): حالة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة، رسالة ماجستير منشورة جامعة محمد ضيف الله بالمسيرة، ص (56).
- (10) شعباني، إسماعيل، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في العالم، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، سطيف، الجزائر، 25- 28 ماي، ص 3
- (11) صليبي، ياسمين سعدون (2012)، المنشآت الصناعية الصغيرة الواقع والآفاق، دراسة حالة إدارة الإحصاء الصناعي العراق.
- (12) صندوق النقد العربي (2019)، نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أبوظبي، صندوق النقد العربي، ص (159).
- (13) عبد الحميد أبو موسى، تجربة بنك فيصل الإسلامي المصري في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الملتقى السنوي السادس للأكاديمية العربية، ص (4).
- (14) عبد القادر يحيى (2012)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت، جامعة وهران، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر ص (50).
- (15) فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة لاهم مصادر التمويل، مرجع سابق، ص 33.
- (16) فؤاد السرتاوي (1999م)، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، الطبعة 1، دار المسيرة، عمان الأردن، ص 97.

- (17) قاسم الحموري (1999)، التمويل الاسلامي للمشروعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة للندوة الاقتصادية الثانية بعنوان دور المشروعات الصغيرة و الاجتماعية لإقليم الشمال، 1999/5/4، الأردن، جامعة إربد الاهلية، ص (4)
- (18) لخلف عثمان (2003-2004)، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر، ص (59).
- (19) محمد البتاجي (2005)، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 29-31 ماي 2005، عمان-الأردن، ص14.
- (20) محمد عبد الحميدفرحان (2003)، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة دراسة لاهم مصادر التمويل، رسالة ماجستير، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص31.
- (21) محمد هيكل (2013)، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة ص (21-22).
- (22) مدحت أبو النصر (2004)، قواعد ومراحل البحث العلمي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ص 131-132.
- (23) منذر قحف (2004)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة السعودية، ص12.
- (24) منذر قحف (2011)، أساسيات التمويل الإسلامي، ماليزيا: الاكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ص15.
- (25) منيف الشيباني (2020)، التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص، بيروت: مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ص4.
- (26) نبيل أبو ذياب (2003)، تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها، بحث مقدم للملتقى السنوي السادس بعنوان دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 27-29 سبتمبر 2003 عمان، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 4.

الملاحق:

الملحق (1) نموذج الاستبانة

رقم الفقرات	الفقرات	وافق بشدة	وافق	حيادي	لا وافق	لا وافق بشدة
1	انعكس تأسيس المشروع على تحسن نوعية السكن الذي اسكن به					
2	هناك تحسن في قدرتي على اقتناء سلع معمرة بعد تشغيل المشروع					
3	هناك تحسین في قدرتي على تأمين مدخرات خاصة بعد تشغيل المشروع					
4	هناك زيادة في انفاقي على الخدمات التعليمية بعد تأسيس المشروع					
5	هناك زيادة في انفاقي على الخدمات الصحية بعد تأسيس المشروع					
6	حصلت على دخل كافي بعد تشغيل المشروع					
7	اصبحت تشارك أكثر في قرارات إنفاق ميزانية الأسرة					
8	هناك تحسن في نوعية طعامك المستهلك بعد تأسيس المشروع					

الملحق (1) نموذج العملي لإستخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات السؤال مدى مساهمة المشاريع الصغيرة في تحسين مستوى معيشة الافراد